

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: ادارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان:

إدارة السيولة والربحية في ظل الأزمات المالية
- دراسة تحليلية لحالة القرض الشعبي الجزائري (CPA)

من إعداد الطالبين:

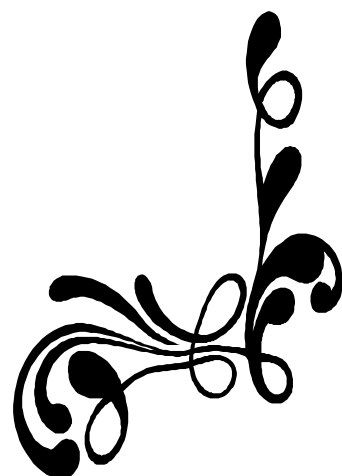
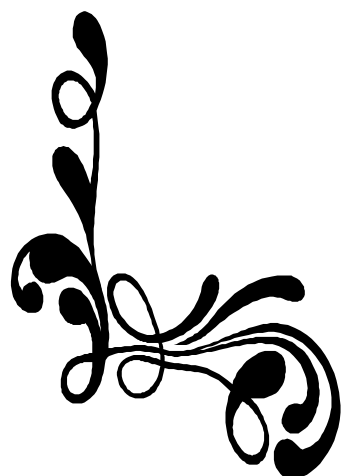
- العايب سفيان

- ارفيس عبد القادر

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
حوحو مصطفى	أستاذ محاضر أ	رئيسا
زريق عمر	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
مهدي نزيه	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021م



شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا الذي وفقنا لإتمام هذا البحث .

تقدم بالشكر والاعتراف بالجميل إلى الدكتور المحترم "زريق عمر" على قبوله

الإشراف على هذا العمل، وعلى توجيهاته وإرشاداته القيمة .

فله منا جزيل الشكر والعرفان .

كما توجه بوافر الشكر والتقدير والثناء إلى السادة الأساتذة والدكاترة المحترمين الذين

قبلوا مناقشة هذه المذكرة .

كما لا يفوتنا أن توجه بتحية خاصة إلى الدكاترة الذين ساعدونا، وبذلوا مجهودا كبيرا

بنصائحهم حول إنجاز هذه المذكرة، فلهم منا كل التحية والتقدير .

إهداء

الحمد لله الذي أكرمني بعد التعب والجد

يوجد أناس يستحقون منا الشكر وأولى الناس بالشكر هم الوالدان لما لهما من الفضل ما

يبلغ عنان السماء فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة.

إلى كل أفراد عائلتي الموقرة بسمة، حمزة، نصر الدين، صفية، عبد الرزاق، آمنة، دعاء،

سيف الإسلام

إلى كل من علمني حرفاً وأرشدني إلى طريق الخير وإلى كل من تمنى لي الخير يوماً .

إلى من افتقدتها أُمِّي الغالية التي ما زال عمرها طويل في نفسي رحمها الله برحمته الواسعة .

أهدي إليكم عملي هذا المتواضع .

الحمد لله على تمام نعمه .

* العايب سفيان *

إهداء

إلى والدتي العزيزة أطال الله عمرها

إلى من افتقدته أباي الغالي الله يرحمك ويسكنك فسيح جنانه

إلى أعم الناس وأقربهم إلى قلبي وإلى إخوتي الذين كانوا عوننا وسندا لي،

وكان لدعائهم المبارك العظيم الأثر في سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة.

إلى أصدقائي وزملائي وكل الأساتذة وكل طلبة الماستر لكلية العلوم الاقتصادية

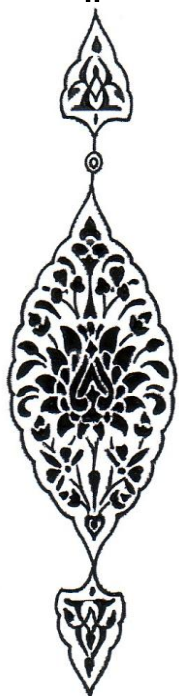
والتجارية وعلوم التسيير دفعة 2021/2020 بجامعة محمد بوضياف.

إلى أساتذتي الذين غمروني بالاحترام والتقدير والنصيحة والإرشاد والتوجيه.

إلى كل هؤلاء أهديتهم هذا العمل المتواضع.

* أرفيس عبد القادر *

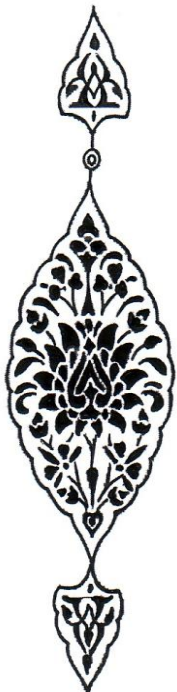
فهرس المحتويات



الصفحة	فهرس الموضوعات
	شكر وعرافان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
أ - ب	مقدمة
الفصل الاول: ادارة السيولة والربحية في ضل الازمات المالية	
04	تمهيد.....
05	المبحث الاول: ادارة السيولة.....
05	المطلب الاول: مفهوم السيولة واهميتها.....
07	المطلب الثاني: نسب السيولة.....
10	المطلب الثالث: مرتكزات واهداف ادارة السيولة.....
11	المطلب الرابع: نظريات ادارة السيولة.....
13	المبحث الثاني: ادارة الربحية.....
13	المطلب الاول: مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة عليها.....
16	المطلب الثاني: نسب الربحية.....
19	المطلب الثالث: مصادر تحقيق الربحية في البنك التجاري.....
23	المبحث الثالث: الازمات المالية.....
23	المطلب الاول: تعريف الازمات المالية وانواعها.....
28	المطلب الثاني: اهم الازمات المالية.....
29	المطلب الثالث: اسباب الازمة المالية العالمية.....
32	المبحث الرابع: ادارة الازمات المالية.....
32	المطلب الاول: مفهوم ادارة الازمات المالية واهدافها.....

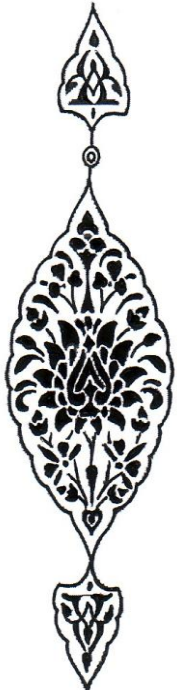
34	المطلب الثاني: عوامل ادارة الازمات المالية.....
36	المطلب الثالث: ادوات واساليب ادارة السيولة والربحية في الازمات المالية....
41	ملخص.....
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للقرض الشعبي الجزائري CPA.	
43	تمهيد.....
44	المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، أهدافه ومهامه.....
44	المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.....
45	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة به.....
51	المطلب الثالث: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري.....
53	المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية.....
53	المطلب الأول: شروط ومكونات ملف طلب قرض استغلال.....
54	المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية.....
64	ملخص الفصل.....
66	خاتمة.....
68	قائمة المصادر والمراجع.....

فهرس الجداول



الصفحة	فهرس الجداول
54	جدول رقم (1) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2018.....
56	جدول رقم (2) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2018.....
57	جدول رقم (3) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2019-2020.....
59	جدول رقم (4) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2019-2020.....
61	جدول رقم (5) الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول.....
61	جدول رقم (6) الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم.....
62	جدول رقم (7) الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول.....
62	جدول رقم (8) الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم.....
63	جدول رقم (9) التحليل بواسطة المؤشرات المالية.....

مقدمة





لا تعتبر الأزمات المالية ظاهرة حديثة بأى حال ، بل أنها تخضع فى كثير من الأحيان لنفس القوى التى طالما مارست تأثيرها فى مختلف الأزمات ، غير أنه يبدو بالفعل أن الإبتكارات المالية وزيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية خلال العقدى الماضيين من القرن السابق قد أضافا بعض العوامل والمخاوف الجديدة لدرجة أنه على الرغم من وجود بعض الإختلافات فى أوجه الشبه بين تلك الأزمات إلا أن تلك التى وقعت فى السنوات الأخيرة قد اختلفت عما سبقتها فى الوقوع فى نواح هامة . ويمكن لنا القول إن إنتشار الأزمات وأثارها المعدية قد بدأ أكثر وضوحا وأبعد أثرا عن ذى قبل .

عاشت الجزائر خلال السنة الفارطة أزمة حادة تمثلت فى نقص السيولة بمكاتب البريد، وكذلك على مستوى الوكالات البنكية، والذي تسبب فى شلل تام فى التعاملات التجارية مما جعلت الاقتصاد الوطنى يتكبد خسائر جسيمة جراء تلك الظاهرة بسبب نقص فادح فى السيولة التى تعد إحدى أهم الوسائل فى الاقتصاد الوطنى و التى تسعى البلاد لتحقيقها، ولكن فى سبيل تحقيق هذا الهدف قد يواجه البنك العديد من الصعوبات التى قد تؤدى به الى الوقوع فى ازمة سيولة، وبالتالي البنك نفسه فى حالة عدم القدرة على مواجهة التزاماته الحالية، وبالتالي تقع فى خطر عدم السيولة، والذي ان لم يتحكم فيه البنك بطريقة سليمة قد يسبب له الافلاس.

تلعب السيولة دور كبير فى اتخاذ القرارات الاستثمارية لان معظم القرارات الاستثمارية ترتبط بحجم السيولة المتوفرة ، وباعتبار أن عملية منح القروض بتعدد أشكالها ونماذجها لا تخلو من المخاطر التى تتسبب فيها الأزمات المالية ، استوجب ذلك استخدام تقنيات وأدوات تسمح بتقييم وضعية وإمكانيات المؤسسات واكتشاف نقاط القوة والضعف فى سياساتها المختلفة للتقليل من هذه المخاطر .

1- إشكالية البحث :

تكمن مشكلة الدراسة فى أن المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة فى اتخاذ القرارات الاستثمارية خاصة فى ظل الأزمات وذلك نظرا للمخاطر الكبيرة المرتبطة بإدارة السيولة



وذلك لان السيولة المصرفية تتسم بعدم استقرارها حيث ان البنوك تقوم باستخدام سيولتها في سداد التزاماتها اتجاه العملاء

ومن هذا المنطلق نلخص إشكالية بحثنا في طرح التساؤل التالي:

- كيف تؤثر الازمات المالية على إدارة السيولة والربحية؟

2- فرضيات لدراسة:

- تحليل نسب السيولة يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- تزيد الازمات المالية من مخاطر السيولة والتي تؤثر بدورها في القرارات الاستثمارية.

3- أهداف الدراسة

- التعرف على أساليب وأدوات إدارة السيولة

- إلقاء الضوء على مخاطر السيولة واثار ذلك على القرارات الاستثمارية.

- تحديد الدور الذي تلعبه السيولة في القرارات الاستثمارية للبنوك

4- أهمية الدراسة :

- أن السيولة تمثل الأساس الذي يستند عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية, فإدارتها بشكل سليم يساعد في اتخاذ قرار استثماري رشيد, وكذلك تمثل اضافة للمعرفة في مجال إدارة السيولة والقرارات الاستثمارية

- وتتمثل أهمية هذا البحث في انه يتناول موضوع من الموضوعات المهمة التي تتعلق بعمل البنوك والمصارف حيث نتطرق من خلاله الى عمل السيولة والربحية في ظل الازمات المالية وكيف يساهم القرض الجزائري في تجاوز هذه الازمات

5- منهج البحث :

وتتبعنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي القائم على التحليل حيث قمنا بجمع

المعلومات المرتبطة بالسيولة والربحية وتحليلها.

**6- تبويب البحث :**

وقد اعتمدنا في دراستنا على خطة مكونة من فصلين:

الفصل الاول يتكون من أربع مباحث وكل مبحث يتكون من ثلاث مطالب، حيث تناولنا في المبحث الاول ادارة السيولة: مفهومها واهدافها ونظرياتها. اما في المبحث الثاني تناولنا الربحية: مفهومها ونسبها ومصادر تحقيق الربحية، اما في المبحث الثالث تطرقنا الى الازمات المالية انواعها واسبابها، اما في المبحث الرابع تطرقنا الى ادارة الازمات المالية: ادواتها واهدافها واساليب ادارة السيولة والربحية في الازمات المالية.

اما فيما يخص الفصل الثاني فكان دراسة تطبيقية للقرض الشعبي الوطني.

الفصل الأول

ادارة السيولة والربحية في ظل

الازمات المالية

1-المبحث الاول: ادارة السيولة

2-المبحث الثاني: ادارة الربحية

3-المبحث الثالث: الازمات المالية

4-المبحث الرابع: ادارة الازمات المالية

تمهيد:

تعتبر السيولة البنكية من أهم الموجودات التي تمتلكها البنوك، والتي من خلالها يتم توظيف أموال البنك وزيادة أرباحه، كما أن نجاح البنوك يعتمد على مدى قدرته على إدارة السيولة البنكية التي يمتلكها، والتي تتولد في الغالب من الودائع، سواء أكان مصدرها الأفراد المتعاملين من العملاء أم المؤسسات والبنوك الأخرى، حيث يقوم لبنك بإدارة سيولته وتوظيفها نحو الاستثمار الذي يرغب بالقيام به، بهدف تعظيم الربحية وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

المبحث الاول: ادارة السيولة

تعد ادارة السيولة من الجوانب الهامة التي تهتم بها إدارة البنوك والشركات المالية في ممارستها لواجباتها الإدارية، فتشير السيولة إلى التوازن ما بين الموجودات المتداولة بصورتها النقدية او قابليتها للتحويل الى النقدية (الموجودات المتداولة) والمطلوبات المتداولة وسنتناول في هذا المبحث مفهوم السيولة واهميتها ونسب قياسها وكيفية ادارتها.

المطلب الاول: مفهوم السيولة واهميتها

أولاً: اهم تعاريف للسيولة

- تعني السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة سواء كانت المتوقعة منها وغير المتوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية¹.

- السيولة في معناها العام، هي مدى توافر أصول سريعة التحول الى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي إذا ذات متغيرين أساسيين: أصول سائلة، وتواريخ استحقاق الديون².

- السيولة: هي مجموعة التدفقات أو الأرصدة النقدية المتاحة للبنك التي تحدد قدرته على

مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال إضافية فورية فالسيولة: هي صمام الأمان وهامش الضمان للبنك حيث أنها من أهم محددات درجة يساره ومن ثم قدرته على الحصول

على الأموال إضافية من الغير من البنوك أو البنك المركزي فضلاً عن أنها تعتبر من العوامل الرئيسية في زيادة مقدرة البنك في الحصول على الودائع إضافية من العملاء

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص

23 .

² سيد الهواري: إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة طبعة 1981 ص10

واستقطاب المزيد من المدخرات¹.

- السيولة: هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال

الاحتفاظ

بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه، أو من خلال تحويل أي من أصوله الى نقد سائل

وبسرعة

دون تحقيق خسارة في قيمتها².

من خلال هذه التعاريف، نستنتج أن السيولة النقدية، تستخدم في تلبية طلبات

المودعين عند سحب ودائعهم، وعند منح الائتمان الى الأفراد أو الحكومة.

وفي الواقع أن نجاح أي بنك مرتبطة أساسا بمدى ثقة الأفراد فيه، وهذا من خلال

توفر السيولة، ومن قدرة البنك على تلبية طلبات السحب اليومية، وهو أمر يتوقف على

قدرته في تحويل الأصول التي يملكها الى سائلة وبدون خسارة في قيمتها

ثانياً: أهمية السيولة

تظهر أهمية السيولة من خلال أثرها على كل الوظائف بالمؤسسة، وباعتبار أن

كل العمليات القانونية والإنتاجية وكذا التجارية الخاصة بالحيازة ونشاط المؤسسة تترجم

في الأخير بتدفق نقدي داخل أو تدفق نقدي خارج، ومما لا شك فيه أن توفر السيولة

يحقق العديد من المزايا للمؤسسة، من بينها:

1- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيها، فالمتعاملين تضمن

لهم السيولة تسديد حقوقهم لقاء الخدمات التي قدموها للمؤسسة، والمقرضين تضمن لهم

تسديد أقساط الدين والفوائد

2- الوفاء بالالتزامات عند حلول تواريخ استحقاقها وتفادي خطر الافلاس

¹ أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار: الاقتصاد النقدي والمصري مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية طبعة

2000-250ص-ص24

² ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1993 ص295

3- مواجهة متطلبات دورة الإستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين، ودفع الضرائب والرسوم، وشراء المواد واللوازم.... الخ

4- مواجهة الإنحرافات غير المنتظرة في التدفقات النقدية

5- مواجهة الأزمات عند وقوعها

6- إمكانية الحصول على خصومات مالية من الموردين لقاء تعجيل الدفع

7- المرونة في اختيار مصدر الحصول على الأموال لأن توافر السيولة لدى المؤسسة

يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ما ترغب في الحصول عليه دون أن

تكون مقيدة بمصدر معين، فالسيولة عبارة عن هامش أمان.

مما سبق ذكره يتبين أن السيولة هدف مالي أساسي تسعى المؤسسة لتحقيقه ولكن

توفر السيولة يجب أن يكون بالشكل الكافي لمواجهة جميع الإلتزامات، وأي زيادة على

هذا المستوى يعد تجميداً للأموال، يمكن إستغلالها في الأنشطة الإستغلالية للحصول من

ورائها على عائد¹.

المطلب الثاني: نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات

قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) التي لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى

نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة) .

يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة

الالتزامات العاجلة، ولقياس نسب السيولة يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب

وهي كما يلي:

اولا: نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

Patrice vizzavona, **Gestion financière**, 8eme ed ,berti editions, Alger,1993, P,105. ¹

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة، لتغطية متطلبات الدائنين قصيرة الأجل وذلك بقسمة مجمع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة.

تسمى هذه النسبة أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن النسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهما مكونات الرأس المال العامل.

هذه النسبة لا تفرق بين السيولة الجاهزة وغير الجاهزة، لذلك يمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس كمي وليس نوعي.

المعيار النمطي لهذه النسبة هو (1.2) فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وهذا قد يشير إلى أنها ليست في وضع مالي جيد لكن لا يعني التصفية والإفلاس.

من الجدير بالذكر أن النسبة المرتفعة للتداول (السيولة) لا تعني بالضرورة بأن

المنشأة تمتلك نقدا جاهزا لتلبية احتياجاتها، فإذا لم تمكن المنشأة من بيع ما لديها من مخزون، وإنها غير قادرة على تحصيل حساباتها المدينة بالوقت المحدد، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور نسبة تداول مرتفعة إلا أنها غير مرضية، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الاصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة التداول}$$

ثانيا: نسبة السيولة السريعة:

تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الاصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة السريعة}$$

تعتبر هذه النسبة مشابهة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشتمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشدداً في قياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، هذا ويتطوع المحللين الماليين إلى سيولة مقدارها كهدف مقبول لهذه النسبة، لأن المؤسسات مع نسب أقل من الواحد الصحيح ينبغي أن ينظر إليها بحذر شديد، أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول، فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتماداً كبيراً على المخزون السلعي، مثلاً محلات التجزئة.¹

ويتم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة، لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول لنقدية بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية وأيضاً بسبب عدم التأكد من بيعه.²

ثالثاً: نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقدية) :

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1-، رام الله. فلسطين، 2008، ص. 33.

² – George deppallens, J.p, **Gestions financière de l' entreprise**, edition sirey, 1990, p315.

تعتبر هذه النسبة مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها النقدية قصيرة الأجل في فترة زمنية وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المنشأة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقاتها بالتزامات المنشأة قصيرة الأجل وتحسب كما يلي¹ :

$$\text{النقدية} = \frac{\text{نسبة السيولة الجاهزة}}{\text{اجمالي الخصوم المتداولة}}$$

المطلب الثالث: مرتكزات واهداف ادارة السيولة

اولا: مرتكزات إدارة السيولة

ثمة مرتكزات يجب أن تتوفر عليها المصارف لترقى إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة وتجنب مخاطر الإعسار أو سوء استثمار ودائع المتعاملين ومن أهم هذه المرتكزات²:

1- توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين.

2- تنويع وتطوير الأدوات المالية: يعد تنويع وتطوير الأدوات المالية عاملا مهما في إدارة السيولة.

3- ضمان شفافية السوق.

4- دعم الحكومات للسوق النقدي: إن أهم عامل لتفعيل وتطوير إدارة السيولة في المصارف دعم الحكومات لهذه السوق من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعلية في هذه إصدار الأوراق المالية.

¹ محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، ط1-، جامعة الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص75 .

² . أكرم لال الدين، مرجع سبق ذكره ص ص03،، 05.

ثانيا: أهداف إدارة السيولة

إن إدارة البنك تستهدف عند إدارتها للسيولة تحقيق ما يلي:¹

1- إشباع حاجات الإقراض وتذبذبات الودائع وذلك سواء كانت حاجات الإقراض موسمية أو غير متوقعة، أو كانت الودائع غير مستقرة ومتقلبة.

2- اقتناص الفرص المربحة غير المتوقعة والتي تسحب شكل فجائي ودون توقعات مسبقة، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة توافر السيولة الكافية لاستغلالها سواء كان ذلك من خلال حاجة عميل البنك إلى قروض، أو من خلال فرص استثمارية مواتية تحتاج إلى تمويل فوري.

3- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعوا إلى وجود تدفقات نقدية خارجة، مثلما هو الحال عند وقوع اضطراب أو تصفية نشاط هام في المنطقة التي يعمل فيها البنك.

4- تمويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن الافتقار إلى الأموال.

المطلب الرابع: نظريات ادارة السيولة

من الناحية التطبيقية، لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث نلاحظ أن جميع المسيرين الماليين في هذا المجال ينتهجون مزيجا من مجموعة النظريات المتعارف عليها في إدارة السيولة، مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات طبقا لتوجهاتهم أو بما يوائم بنوكهم.²

وهناك اربعة نظريات معروفة في إدارة السيولة هي:³

اولا: نظرية القرض التجاري

¹ سيد الهواري، نادية أبو فخرة، الأسواق والمؤسسات المالية، جامعة عين شمس، 2001-2002، ص، 84

² مفلح محمد عقل وجهات نظر مصرفية البنك العربي، ج 2، ط 1، 2000، الأردن، ص ص 169-170

³ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط 1، دار المسيرة، عمان، 2012، ص.16.

أو نظرية السيولة التقليدية، حيث تعتبر أن السيولة جيدة طالما أن البنك يستثمر أمواله في قروض قصيرة الأجل تحقق أرباح تتناسب مع طبيعة وتكلفة الودائع، وطبقاً لهذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث إن الغالبية العظمى من عملاء البنك من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة وقصيرة الأجل.

ثانياً: نظرية التحول

وهي تطور للنظرية الأولى وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي هي بحوزة البنك، فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن المركز المالي للبنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبدل والقدرة على بيع الأوراق، وإعادة خصم الأوراق أو تسهيل بعض الأصول للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل أو التبدل تتوقف على تعدد وتنوع حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، هذا ويمكن للبنك من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة

إلى منحه قروض قصيرة الأجل، مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والتي تجعل البنك يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.¹

رابعاً: نظرية إدارة المطلوبات

منذ أواخر الستينات ومطلع السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية مفهومها للسيولة على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله². وفي الأخير يمكن القول أن هذه النظريات كانت ولا تزال حجر الأساس والمرجعية النظرية لمختلف البنوك والمؤسسات المالية، على الرغم من أن هذه الأخيرة تنتهج ممارسات ظرفية تعتمد بشكل مباشر على شخصية المسير المالي وامتداد القرار، والذي يجب أن يكون مستعداً لكافة السيناريوهات المحتملة والتي تنتج عن صعوبة تحديد حجم المتغيرات المالية والتقلبات المستقبلية.

المبحث الثاني: إدارة الربحية

تعد الربحية هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات المالية وأمرًا ضرورياً لبقائها واستمرارها، فهي أحد أهم المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال. إن الربحية تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين و تشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف، بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقياس لأداء إدارة المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح، فهي تعطي فكرة عامة عن مدى كفاية هذا المصرف في إدارة مشاريعه إضافة إلى أنها تعد مقياساً لمدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية

¹ رابح حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 95.

² مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 496.

والتمولية المتبعة من قبل إدارة هذا المصرف. وسنتناول في هذا المبحث مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة عليها ونسب قياسها ومصادر تحقيقها في البنك التجاري.

المطلب الاول: مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة على الربحية

أولاً: مفهوم الربحية

قبل التطرق إلى مفهوم الربحية يجب الإشارة أولاً إلى مفهوم الربح، وله عدة

مفاهيم من بينها:

1-المفهوم الاقتصادي: يعبر الربح عن مقدار التغيير في القيمة المضافة للوحدة

الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

2-المفهوم المحاسبي: فهو يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق من قبل وحدة اقتصادية،

خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة لتحقيق هذا الدخل.

أي أن الربح عبارة عن الفرق ما بين الإيرادات وأعباء إنتاج سلعة معينة، ومنه

المحصلة النهائية للجهود المبذولة في مختلف العمليات من (شراء، إنتاج، بيع، تحصيل)

والتي يمكن للمؤسسة أن تقوم بها.¹

- اما بالنسبة للربحية فهي تشير الى الربح منسوبا الى بعض مكونات الميزانية العمومية

او قائمة الدخل، كما تقيس الربحية الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وأنها تمكن الاطراف التي

لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها والكفاءة التشغيلية تعني قدرة المؤسسة على

تحقيق العوائد الكافية للمالكين، المقريضين والعاملين.²

- تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم

النظام البنكي السليم على أكتاف البنوك الربحية وذات رأس المال الكافي، لذلك يعرف

طارق عبد العالي حماد الربحية على أنها "المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1- ، رام الله.فلسطين، 2008، ص38.

² عدنان تايه النعيمي، وياسين كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، ط1 - ، دار المسيرة للنشر والتوزيع

والطباعة، عمان، 2007، ص36.

الأسواق البنكية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة، وتوفر وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل".¹

- وتعرف الربحية أيضا " هي الكفاءة الذاتية للمؤسسة في إعادة الانتاج المالي، ويعتبر هذا التعريف الربحية بمثابة مقياس لكفاءة المؤسسة في تسيير مواردها المالية".²

وتجدر الاشارة إلى ضرورة التفرقة بين الربح والربحية، فالأول يقيس الفرق بين الايرادات والتكاليف، أما الثاني فيقيس الفرق بين مردودية رأس المال وتكلفته، وتعمل البنوك

على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:³

أ- **قرار الاستثمار:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- **قرار التمويل:** وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2990، بدون صفحة.

² دريدي بشير: سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن الواحات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2990، ص 02 .

³ مفلح عقل. مقدمة في الادارة المالية، الطبعة الاولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1000، ص 02 .

التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق مالكيين وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروعات من الحصول على أكبر عائد ممكن.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الربحية

- التسويق وحجم المبيعات للوحدة الواحدة دالة على ربحية الكيان التجاري
- تؤثر التكاليف على الربحية بشكل عكسي فارتفاع التكاليف يخفض من حجم الربحية والعكس صحيح
- تكافة الفرصة البديلة للكيان التجاري في ظل توافر الفرص البديلة لاستخدام السيولة
- المنافسة الشديدة للكيانات التجارية المماثلة.
- الضريبة المباشرة على الأرباح
- الأرباح المحتجزة
- الاحتياطي القانوني الإلزامي يؤثر بشكل عكسي على الربحية

المطلب الثاني: نسب الربحية

إن تعظيم ثروة الملاك الهدف الرئيسي للمصارف، ويرتبط هذا المفهوم بالعديد من مؤشرات الأداء أهمها مؤشرات الربحية، لأنها تقوم على قياس مستوى الأداء الكلي للمصرف دون تمييز، خاصة أن الأرباح هي أهم العوامل التي تعمل على جذب العملاء إلى المصارف وتزيد من ثقتهم بالتعامل معه وهي أداة لقياس كفاءة الإدارة (المسيرين) في استخدام الموارد المتاحة بكفاية وبالتالي يمكن القول أنه كلما زادت الأرباح، دل ذلك على نجاح الإدارة في تحقيق البنك لأرباح تزيد من ثقة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الودائع، وتتمثل مقاييس الربحية فيما يلي:¹

اولا: العائد على الموجودات

¹ صالح مفتاح: السيولة والربحية في البنك التجاري دراسة نظرية ودراسة حالة البنك الوطني الجزائري مذكرة لنيل

شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة دفعة 2006-2007 ص 27

وهذا المؤشر هو عبارة عن العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق هذا الربح، ويعرف العائد على الموجودات على أنه قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة استثمار موجوداتها، وبعبارة أبسط هي نسبة ربح العمليات التي تقوم بها المؤسسة إلى موجودات هذه المؤسسة.¹

وبما أن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يؤخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المتحققة، فيعتبر مؤشر العائد على الموجودات مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة، ومعرفة الاتجاه الذي تسلكه، و يسهل عملية المقارنة مع عوائد الفترات الأخرى و مع المؤسسات الأخرى، فهو مقياس يقيس كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند حسابه الاقتصار على الأصول المشاركة فعلياً في العمليات المولدة للأرباح، وصافي ربح العمليات التي تتكون نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب و المصاريف و الإيرادات الأخرى، لأن الضرائب هي أمور قانونية خارجة عن سيطرة المؤسسة، و المصاريف و الإيرادات الأخرى لا تنتج عادة من النشاط الأساسي للمؤسسة، ففي المصارف النشاط الأساسي المولد للأرباح هو الفرق بين الفوائد الدائنة من القروض والفوائد المدينة من الودائع.

ويتم حساب العائد على الموجودات (ROA) كما يلي:

العائد على الموجودات = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليات

$$\frac{\text{صافي ربح}}{\text{صافي الفوائد}} \times \frac{\text{صافي الفوائد}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \text{العمليات}$$

¹ Stephen H. Penman مرجع سابق (64)

العائد على الموجودات (ROA) = صافي ربح العمليات (EBIT)

اجمالي الموجودات (Total Assets)

ويشتق من هذه المعادلة عدة مقاييس منها:¹

1/ الدخل من اجمالي الفوائد / متوسط الموجودات: وهذه النسبة تقيس العائد من مصدر الدخل الأساسي للمصرف، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض و الأرصدة لدى المصارف الأخرى، والسندات والأسهم وشهادات الايداع المشتراة، وتتم القسمة على متوسط الموجودات (أي الموجودات في أول المدة + الموجودات آخر المدة/2 (

2/ الدخل من صافي الفوائد / متوسط الموجودات: وهذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

3/ صافي الربح / متوسط الموجودات: وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف للموجودات والمطالب، حيث تمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائد

وعمولات مقبوضة وإيرادات من الاستثمارات والنفقات من فوائد وعمولات ومصاريف إدارية مدفوعة.

ثانياً: العائد على حقوق الملكية (ROE):

يدل هذا المعدل على مدى اهتمام الإدارة بالعائد لحاملي الأسهم مقابل اهتمامهم

بالاستثمار في الأصول منخفضة العائد في المستقبل².

ويقصد بالعائد على حقوق الملكية بذلك المقدار من العائد الذي يحصل عليه الملاك

¹ أحمد العل، قاسم عبد الرزاق، منشورات جامعة دمشق، 1997، ص37.

² باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، طبعة

1987ص 158-159.

(أصحاب الأسهم) نتيجة استثمار أموالهم في المنشأة و تحملهم للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل (Net Income)}}{\text{حقوق الملكية (Equity)}} = \text{العائد على حقوق الملكية (ROE)}$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلة:

1/ حقوق الملكية: هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات الاجبارية والاختيارية وكذلك الأرباح المحتجزة، وقيمة هذه الحقوق في الميزانية تساوي مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل.

2/ صافي الدخل: ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو اية مصادر أخرى بعد

اقتطاع الضريبة أي الربح الشامل الصافي.

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة ادارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية، أو مهارة استخدام الموجودات لتحقيق أفضل عائد ممكن لملاك المشروع .

ثالثا: معدل العائد على الودائع:

ان هذا المعدل يتم الوصول اليه أرباح العام الماضي بالنسبة للودائع، بحيث تحسب بقسمة أرباح السنة المنتهية على الودائع أي هذا المعدل يشير الى خطورة تتطلب إعادة دراسة كفاءة التشغيل ولإدارة في البنك، وتخص كل الأمور المتاحة للتوظيف¹.

¹ صالح مفتاح :مرجع سابق، ص28 .

كما يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تهتم المودعين لأنها تقيس مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيق العوائد على أموال المودعين الموجودة في المصرف، وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريب}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 144$$

المطلب الثالث: مصادر تحقيق الربحية في البنك التجاري

البنك بصفة عامة هو منشأة اقتصادية، يسعى الى تحقيق أكبر ربح ممكن، هذا الأخير يتمثل في زيادة الايرادات عن التكاليف. وطالما أن تحقيق أكبر ربح ممكن يعني تحقيقا كبر فائض ممكن بين الايرادات او التكاليف، فان هذا الفائض يمكن زيادة حجمه اما بزيادة الايرادات أو تخفيض التكاليف أو بهما معا.

ولهذا سنتطرق الى جانب الايرادات أو التكاليف لمعرفة مدى قدرة الادارة على السيطرة لتطور الربح ويمكن تقسيم حصيلة متغيرات ربح البنك كما يلي:¹

اولا: جانب الايرادات :

بالنسبة لجانب الايرادات فإنها تتحقق كنتيجة لنشاط البنك، وقد تأخذ شكل فوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف

¹ فريد الصلح وموريس نصر :البنك والأعمال البنكية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، طبعة 1989 ، ص 224-225.

أشكالها، أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية المختلفة التي يقدمها لعملائه¹ أي أن مصادر الإيرادات تتكون من القروض أو الاستثمارات.

1/ معدل الفائدة :

ان قاعدة العرض والطلب هي التي تحدد معدلات الفائدة في أسواق الرساميل، الا أن هذه القاعدة ليست العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد المعدلات، لأن سلوك السلطات النقدية وتأثير المعدلات المطبقة في أسواق الرأسمالية الأجنبية انعكاسان أيضا على مستوى معدلات الفائدة.

ليس المستوى المطبق لمعدلات الفائدة هو الذي يهم في تحديد قيمة الربح بقدر ما يهم الهامش بين المعدلات التي يقترض بها البنك موارده، أو المعدلات التي يستوفيهما على استعمالاته.

وبسبب المنافسة بين مؤسسات التسليف، فان ادارة البنك لا تسيطر على معدلات الفائدة ومعدل الأساسي البنكي ومعدل السوق النقدية، فكل ما نستطيع عمله هو محاولة وضع سياسة فائدة مميزة مستوفية من المقترضين أعلى المعدلات على التسليفات. إن الهدف المنشود هو الحفاظ على أعلى فارق إيجابي بين معدلات الفائدة المدينة ومعدلاتها الدائنة².

2/ أحجام التسليفات والودائع :

يشكل ازدياد أحجام التسليفات أو الودائع وسيلة قصيرة الأجل لزيادة الربحية، إذا كان المرادود الهامشي للتسليفات أعلى من الكلفة الهامشية للودائع. ويؤثر تكوين التسليفات أو الودائع تأثير كبير على الناتج البنكي الصافي.

ففي الفترة التي تتغير فيها معدلات الفائدة مرارا وبفارق كبير، يتعرض البنك لخطر يمكن أن يتجاوز معدل فائدة السوق النقدية، الذي يحصل بموجبه على موارد الخزينة

¹ محمود يونس عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، ص 174 .

² فريد الصلح وموريس نصر :البنك والأعمال البنكية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، طبعة 1989 ،ص 225.

ومعظم الودائع لأجل أو السندات على الصندوق المعدل الوسطي الذي يستوفيه البنك على استعمالاته.

ان التسليفات الممنوحة بفائدة ثابتة تكسب إيرادات الاستثمار البنكي، مقاومة كبيرة .
بالنسبة الى ارتفاع معدلات الفائدة أو انخفاضها¹.

السياسة الرشيدة بالنسبة للإيرادات :

للحصول على أكبر إيراد إجمالي يعمد البنك الى زيادة حجم عملياته البنكية من قروض واستثمارات وغيرها، فكلما زادت هذه القروض أو الاستثمارات كلما زادت إيراداته الاجمالية، وخاصة إذا كانت هذه القروض أو الاستثمارات قليلة السيولة زاد الإيراد.

وعليه فان هناك محفزات تدفع البنك الى السعي للحص ول على المزيد من الأصول، ولكنه لا يستطيع لأنه مقيد بحدود اذا تجاوزها يهدد كيانه المالي، ويهدم الهدف الذي يسعى اليه، والبنك عندما يضيف الى قروضه، يضيف ايضا الى حجم الالتزامات التي يرتبط بها، وبالتالي يتحتم عليه أن يكون مستعدا لمواجهة طلبات الدائنين الجدد، وأن يكون لدى البنك نقدا حاضرا بمقدار كافي لمواجهة الطلبات المحتملة لأصحاب الودائع في أي وقت².

إذا استثمر البنك أصوله في قروض طويلة الأجل، فانه يؤدي الى أرباح كبيرة، ولكن من ناحية أخرى تكون درجة خطورتها أكبر اذا عجز المقترضون عن الوفاء بالديون.

كذلك يعتبر الاستثمار في الأوراق المالية، من أهم مصادر تكوين الأرباح، ولكن بعض الأوراق المالية ان لم يكن أغلبها تتقلب قيمتها السوقية لدرجة كبيرة، فأذونات الخزنة تتميز بنسبة عالية من الأمان، ولكنها لا تعطي الا فوائد قليلة لا تتجاوز في بعض

¹ نفس المرجع السابق ص 225 .

² صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد :النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية دار النهضة، بيروت،

طبعة .، ص 111 .

الأحيان 50%¹ والسياسة الرشيدة في هذا الصدد تتمثل في توزيع الاستثمارات فأنواع مختلفة من القروض أو الأوراق المالية لتوزيع درجة المخاطرة.

ثانياً: جانب التكاليف:

أهم عناصر التكاليف في البنوك التجارية، يتكون من تكاليف الإدارة تشغيل أو الفوائد التي يدفعها البنك للغير ويمكن تسميتها التكاليف الادارية التشغيلية أو التكاليف التجارية المالية².

ونجد أن النفقات العامة تطرح من الناتج البنكي الصافي وتؤثر قيمتها على نتائج الاستثمار الاجمالية، أي أن التكاليف تتكون من³:

- الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل وعلى القروض (الاقتراض) من الغير
- الرواتب أو الأجور ومصروفات الضمان الاجتماعي ومزايا المهنة للعاملين
- المصروفات أو التكاليف الأخرى
- مصروفات عقارية
- مصاريف التشغيل الأخرى
- المصاريف أو الخسائر الاستثنائية
- ضريبة الدخل

السياسة الرشيدة في تخفيض التكاليف :

السياسة الرشيدة في تخفيض النفقات تقتضي التخفيض في عنصرين

أ/ العنصر الأول :

¹ اسماعيل محمد هاشم: مذكارت في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1976، ص 69.

² محمود يونس وعبد المنعم مبارك: مرجع سابق، ص 174.

³ شاكرا القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000، ص 35.

وهو نفقات ادارته وتشغيله، وعندما نقول أن البنك يحاول التخفيض في العنصر الأول الى أقصى حد، نعني أنه يحاول أن يحصل على أكبر كفاءة ممكنة نتيجة انفاقه قدر محدود من النقود

ب/ العنصر الثاني :

تعتبر الفوائد من بين النفقات التي يدفعها البنك على الودائع، وخاصة تلك التي تودع لأجل أو لغرض الادخار أو للتقليل منها نعني به تحقيق أكبر كفاءة ممكنة من إنفاق معين. أما فيما يخص تخفيض تكاليف الأجور أو ضغط مصروفات الادارة كيفما كان. وانما يعني تحقيق أكبر قدر من الكفاية بالنسبة لوحدة العمل وكذلك بالنسبة للفوائد المدفوعة . فالعبرة ليست بالقيمة الاجمالية لهذه الفوائد، وانما بمقدار العائد الذي يحققه البنك من وراء دفع هذه الفوائد، فقد تقضي السياسة الرشيدة في بعض الأحيان دفع فائدة أكبر من الفائدة في السوق.

إذا كان من وراء هذه الزيادة جذب مقدار أكبر من الأموال طالما أن عمليات الاستثمار تعطي الفوائد المدفوعة¹.

ومن ذلك نلخص أن السياسة الرشيدة لتخفيض التكاليف هي اعطاء أولوية للربحية.

المبحث الثالث: الازمات المالية

تعد الازمات المالية بمثابة محطات تاريخية تمر بها الاقتصاديات المختلفة، تختلف حدتها وظروف حدوثها من بلد لآخر وتعكس هشاشة وسوء أداء النظام المالي لهذا البلد أو ذلك، ناهيك عن تهديدها للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول التي تشهدا ودولا أخرى تنتقل إليها العدوى عبر مجموعة من القنوات الداعمة لانتشارها. وسنتطرق في مبحثنا هذا تعريف الازمات المالية وانواعها، واهم الازمات المالية واسباب الازمة العالمية

المطلب الاول: تعريف الازمات المالية وانواعها

اولاً: تعريف الازمات المالية:

¹ اسماعيل محمد هاشم: مذك ارت في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1976 ، ص70.

هناك العديد من التعريفات التي أدرجت للأزمة المالية ومن بين هذه التعاريف

نذكر:

- الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، فاذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فان ذلك يعني افلاس او انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك لباقي الاقتصاد.¹
- انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.²
- اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى قطاعات أخرى.³
- انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية" الأسهم والسندات" ينجم عن عدم التفاعل والانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار يؤدي لفوضى اقتصادية وإفلاس العديد من المصارف وشركات التأمين والوساطة وإلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.⁴
- كما عرف "Michel Aglietta" الأزمات المالية: بذلك الاضطراب الذي يمكن أن ينتشر إلى كل متغيرات النظام المالي نتيجة لمخطر النظام ويعني هذا الأخير بالنسبة له

¹ عبابنة عمر يوسف عبد الله ، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2011، ص17 .

² حمادي محمد ، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية ، الملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف، أكتوبر 2009 ، ص94 .

³ عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009، ص189 .

⁴ عيسى بن صابر ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية ، الملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ،جامعة سطيف ،أكتوبر 2009 ، ص112 .

إمكانية وقوع حدث نظامي عنيف يكفي لإحداث أزمة مالية. ويقصد بالحدث النظامي حدوث أزمة مالية نتيجة العدوى¹

- وعرفها الاقتصادي "يوجين فأرجا" بأنها ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة وحدث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال ويصاحب هذه الظاهرة أيضاً بطالة كبيرة. كما عرفت الأزمة بأنها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري والاقتصادي للوحدة الاقتصادية أو المنظمة مما يفرض ذلك إلى ظهور مشكلة (أو أزمة) تتطلب اتخاذ قرار إداري حاسم لحلها.

ثانياً: أنواع الأزمات المالية:

يمكن التمييز بين 4 أنواع من الأزمات المالية يمكن إيجازها فيما يلي:

1/ أزمة الصرف (العملة):

وتحدث نتيجة للتغير المفاجئ في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي قد تؤدي تلك القرارات إلى إحداث انهيار في سعر تلك العملة، ويمكن كذلك أن يحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة التدفق في منح الائتمان فيزداد حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية، وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض، مؤدياً ذلك إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية للخارج².

¹ Aglietta Michel, le risque système actualité et prévention du risque systémique, séminaire CEPII, – université paris x–nanterre, 7–mai–2002, p8.

² –عمر يوسف عبد الله عابنه، الأزمة المالية المعاصرة" تقدير اقتصادي إسلامي"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 22 .

ويحدث عادة هذا النوع من الأزمات عندما تتدهور قيمة عملة معينة بدلالة عملة أو عملات مرجعية، ويكون هذا التدهور أكثر من % 25 ويتم بناء هذا المؤشر بمزج سعر صرف العملة بتغير مستويات الاحتياطات الرسمية؛ ومعدلات الفائدة المفترض فيهما أنهما يعبران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة.¹

2/ أزمات الأسواق المالية:

ويحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعات، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى.²

3/ الأزمات المصرفية:

ويحدث هذا النوع من الأزمات عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف التزاماتها الداخلية أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك،³ وتفسر الأزمات

¹ - محمد يونس الصائغ، شيماء عبد الستار جبر الليلة، الأزمات المالية العالمية " أسبابها وسبل تجنبها " ، مجلة الرافدين للحقوق، مجلة فصلية متخصصة محكمة، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المجلد 15، العدد 52، 2012، ص 374.
² زايري بلقاسم، مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية " نظرية للأزمة أم أزمة نظرية " ، الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 03.

³ زكريا سلامة عيسى شطاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية " من منظور الاقتصاد الإسلامي " ، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2009 ، ص 162 .

المصرفية إلى عدم الاستقرار في سوق الاقتراض في البلدان المدينة مثل عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية وتزايد أعباء خدمة الديون.¹

وتتصف الأزمات المصرفية بالذعر المالي لأنها قد تصيب المنظومة المصرفية برمتها بشلل يؤدي إلى زرع الذعر بين أوساط المودعين الذين يعملون في هذه الحالة على سحب ودائعهم سالكين في ذلك سلوك القطيع، لدرجة أن التجربة بينت للعيان أن آثار هذا السلوك لا يفرق بين البنوك السليمة التي تتمتع بأوضاع مالية جيدة أو رديئة، حيث يلاحظ غلق أبواب المصارف أملاً في استقرار الأوضاع واسترجاع الثقة المهترئة.²

وهناك ثلاثة محددات للأزمات المصرفية:³

أ/ **محددات كلية داخلية:** وتتضمن عددا من المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي الكلي بجوانبه المختلفة وتتمثل في معدل نمو الناتج ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وعجز الموازنة العامة، وتميل الأزمات المصرفية إلى الارتباط الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي خاصة وأن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتطورات التي يشهدها القطاع العيني في الاقتصاد.

ب/ **محددات كلية خارجية:** وهي تلك المحددات التي تعكس الأداء الاقتصادي الخارجي ومنها تدفقات رؤوس الأموال وعجز الميزان التجاري، وترجع أهميتها إلى حقيقة مفادها قابلية أزمات المديونية وسعر الصرف إلى التحول إلى أزمات مصرفية.

ج/ **المحددات المالية:** وتتضمن عددا من المتغيرات الجزئية المتعلقة بطبيعة البيئة المصرفية وأداء الأسواق المالية، وتتمثل هذه المحددات في درجة مخاطر السيولة ودرجة كفاية رأس المال ومعدل الربحية ودرجة مخاطر السوق.

¹ أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005، ص 12.

² K.Michael FINGER.Ludger SCHUKNECHT, *Commerce, finance et crises*

financiers, Organisation mondiale4-du commerc, 1999, p22.

³ علياء بسيوني، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جويلية 2010، ص 13-15.

4/ أزمات الديون: وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها)¹ وتحدث عندما يتوقف المقرض عن السداد لمستحقائه أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، وبالتالي يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة؛ وهكذا فإن أزمة الديون تعكس عجز الدولة المقترضة عن الوفاء بالتزامات إعادة السداد سواء أكان هذا العجز بشكل صريح أو في شكل إعادة جدولة الديون².

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن عدد كبير من الدول متوسطة الحجم مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين ودول العالم الثالث الإفريقية والعربية والآسيوية توقفت عن دفع التزاماتها الخارجية بالعملات الأجنبية وذلك اعتباراً من عام 1982 وحتى تاريخه³.

المطلب الثاني: اهم الأزمات المالية

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نذكرها كما يلي:

اولاً: أزمة عام 1866: حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى في إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني. وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم.

¹ حامدي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص2.

² علياء بسيوني، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جويلية 2010، ص 12.

³ ماهر شكري كنج، مروان عوض، المالية الدولية "العملات الأجنبية والمشتقات المالية" بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص45.



ثانيا: أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين: ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث، وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات واعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك في العام 1982 وتبعها عدد من الدول.

ثالثا: أزمة الكساد الكبير "Great Depression" في 1929: والتي تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها اثرا، إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13%، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي .

رابعا: الأزمة المالية عام 1997: شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانتهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها.

خامسا واخيرا الأزمة المالية العالمية الحالية: هذه الأزمة التي يواجهها العالم اليوم مصدرها قلب النظام الرأسمالي نفسه وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم اقتصادياً. كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها من مواطن ضعف صارخة، تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني أصلا من عجز في ميزانه التجاري إلى جانب العجز في الميزانية.

فالسياسات غير السليمة التي أتبعها الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية التي شهدتها العالم، أدت إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الذي تسبب بدوره في ارتفاع حجم الديون الحكومية والتي قدرت حسب المصادر الأمريكية بنحو 11 تريليون دولار، وهي تشكل ما يزيد عن 65 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار تشكل الديون العقارية منها 6.6 تريليون دولار، وبلغت ديون الشركات قرابة 18.4 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج

المحلي الإجمالي، كما بلغت البطالة نحو 5 بالمائة ووصل التضخم إلى ما نسبته 4 بالمائة.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية:

ترجع أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها ما يلي:

أولاً: ظروف الاقتصاد الأمريكي: يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:¹

1- العجز التجاري: منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويرجع السبب الأساس إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

2- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب.

3- المدى ونوعية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والادارات المحلية) من 4.3 تريليونات دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليونات دولار في عام 2003 والى 8.9 تريليونات دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي. ولا يتوقف ثقل المدى ونوعية الأمرى كىة على الادارات الحكومية بل يشمل الافراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليونات دولار منها ديون عقارية بمبلغ 6.6 تريليونات دولار. هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة.

كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4 في المائة والبطالة التي تشكل 5 في المائة والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقير.

¹ نعوش صباح، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، عن موقع الجزيرة نت، في 2008/2/7،

ثانيا: توريق الديون العقارية

عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة على الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية وذلك عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، فقد قامت ببيع الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة الشبيهة على شكل سندات مرهونة بالعقار (Mortgage Collateralized Debt Obligation) لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى وأجنبية، فخلال الفترة 2001 - 2006 بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات وبيعت لمستثمرين في الأسواق الرأسمالية حوالي 60-80 في المائة وكانت عملية التوريق بمثابة تأمين للشركات العقارية، بمعنى أن بنوك أخرى تشارك في تحمل مخاطر القروض العقارية التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف.¹

ثالثا: قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا نظرا لأنها صادرة عن بنوك قوية.

ونظرا لأن الديون العقارية للمدىين مرتفعي المخاطر قد اشترى من قبل بنوك كبرى وقوية، مثل مورغان ستانلي (Morgan Stanley) ولىمان برانرز (Lehman Brothers) فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني (credit rating agencies) , بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنا (AAA) وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك، لذلك عندما

¹ زكريا بله باسي "الأزمة المالية العالمية الجذور و أبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة" مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص10.

ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية متحملة بذلك مخاطر الائتمان.¹

رابعاً: التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي

لقد أصبح الاقتصاد العالمي اقتصاداً رمزياً يقوم على المضاربة في الأصول المالية، بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد عن أربعين مرة عن الاقتصاد الحقيقي، وهو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية، ولم يعد الاستثمار في الأوراق المالية مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق بقدر ما صار تعبيراً عن حركة رؤوس الأموال. لقد ترتب عن الانفصال المتزايد بين حركة الاقتصاد الرمزي وحركة الاقتصاد الحقيقي إتباع أسعار الصرف العائمة للعملة مما أدى إلى اتساع عمليات المضاربة في أسواق العملات.²

المبحث الرابع: ادارة الازمات المالية

يجب تبني التنبؤ الوقائي كمتطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات من خلال إدارة سباقية وهي الإدارة المعتمدة على الفكر التنبؤي المسبق لتفادي حدوث أزمة مبكراً عن طريق صياغة منظومة وقائية مقبولة تعتمد على المبادرة والابتكار وتدريب العاملين عليها.

كما تبقى إدارة الأزمات تمثل منهج التعامل مع الأزمة من خلال مجموعة من الأدوات والجهود للتغلب على الأزمة واحتواء عواقبها والاستفادة والتعلم من مسارها وأحداثها.

وهناك من يعتبر إدارة الأزمات بأنها عملية إدارية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بالأزمات والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية، وتحدي الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كل الإمكانيات والوسائل المتاحة للوقاية من

¹ المرجع السابق ، ص 11.

² قدي عبدالمجيد "الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46 ، ربيع 2009 ، ص13.

الأزمات أو مواجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار ويجنب التهديدات والمخاطر، مع استخلاص الدروس واكتساب خبرات جديدة تحسن من أساليب التعامل مع الأزمات في المستقبل، وسنعرض في هذا المبحث مفهوم إدارة الأزمات وأهدافها وأهم أدواتها وأساليب إدارة السيولة في الأزمات المالية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الأزمات وأهدافها

أولاً: مفهوم إدارة الأزمات

- يقصد بإدارة الأزمات هو كيفية التعامل مع الأزمة ومهارة مواجهتها قبل وقوعها، وإذا كان لابد حتماً من وقوعها فهو محاولة السيطرة وتقليل مخاطرها وخسائرها وإعادة التوازن للمنظمة بعد وقوعها في أسرع وقت وبأقل مجهود.¹
 - إدارة الأزمة هي عملية تخطيط استراتيجي تستلزم قيام إدارة المنظمة باتخاذ مجموعة من القرارات في ظروف يسودها التوتر وعدم التيقن في وقت محدد تستهدف الاستجابة السليمة لأحداث الأزمة ومنع تصاعدها، والتقليل من نتائجها السلبية إلى أقل حد ممكن بما يسمح للمنظمة بامتلاك قدر أكبر من السيطرة على مقدراتها، وتزيل المخاطر في اتجاه استعادة أوضاعها الطبيعية.²
 - إن إدارة الأزمة هي علم وفن السيطرة على الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف مشروعة من خلال إدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغطها ومسارها واتجاهاتها³
- ثانياً: أهداف إدارة الأزمات:

من أهداف إدارة الأزمات نذكر ما يلي⁴:

¹ محمد هيكمل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص30.

² علي عوجة- كريما فريد، إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، 38 عبد الخالق ثروت، القاهرة، ص 175.

³ -الخضيري، محسن أحمد، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص17.

⁴ محمد هيكمل، مرجع سبق ذكره، ص17.

- 1/ منع حدوث الازمات مستقبلا من خلال اجهزة الانذار المبكر.
- 2/ الاستعداد للمواجهة الازموية من خلال وضع سيناريوهات للمواجهة السريعة والتدريب عليها.
- 3/ تقليل واحتواء الاضرار والاثار الازموية لتقليل الخسائر المادية والمعنوية.
- 4/ استعادة القوى الضاربة للكيان الاداري والمالي للمنظمة او الشركة من اجل العودة للعمل الطبيعي لأداء الانشطة بالفاعلية المنشودة.
- 5/ الاستفادة والتعلم من المواجهات الازموية وهي الدروس المستفادة للوقوف على مناطق الضعف في المرحلة المستقبلية للمنظمة.
- 6/ توفير الوقت والجهد والتكلفة بما يحقق كفاءة وفعالية اداء المنظمة وعدم اضاءة هذه الموارد في التعامل مع الازمات.
- 7/ تأمين المعدات والممتلكات بما يساعد على تجنب وقوع الازمة.
- 8/ تقليل فرص توقف الإنتاج.
- 9/ تقليل الاثار السلبية لدى الراي العام وتحسين الصورة الذهنية للمنظمة امام عملائها.
- 10/ تقليل مشاكل انخفاض الروح المعنوية للعاملين.
- 11/ تقليل الخسائر والاسراع في العودة للوضع الطبيعي للأعمال.

المطلب الثاني: عوامل إدارة الازمة المالية

أصبحت الحوكمة من أهم عوامل الإدارة الحديثة التي لا يمكن الاستغناء عنها كما انها عنصر الأمان لأي اقتصاد. وبذلك فنحن بحاجة إلى حوكمة جديدة لتفادي إخفاقات النظام العالمي الحالي على أساس مجموعة من المبادئ والمنظمات والعمليات التي تساعد العالم في معالجة المشاكل التي تولد نتائج وتأثيرات تتجاوز حدود الدولة.

الحوكمة الوطنية والعالمية في ظل الأزمة المالية:

يتعين على الدول العربية من اجل إنقاذ ما بقي من ثرواتها وتجنب اقتصادياتها كوارث محققة في حالة استمرار الأمور على ما هي عليه ينبغي عليها الالتزام بإجراءات حوكمة المؤسسات بما يضمن استقرار النظام المالي في المنطقة والحفاظ على سلامته في مواجهة

الأزمة المالية العالمية بمعنى وضع أنظمة فاعلة لحقوق الدائنين وإعادة الهيكلة وتوسيع نطاق السلطات التنظيمية والرقابية للمصارف المركزية لتشمل المصارف الاستثمارية وشركات الوساطة المالية غير المصرفية ومراجعة التنظيمات التي تحكم عمل وكالات التصنيف الائتماني وإصلاح أطر إدارة الأخطار ومنع تسبيل المحافظ الاستثمارية. فتعزيز دور الحوكمة يكون عبر تطبيق الأطر المؤسسية وتطويرها وتحسين معايير الإفصاح والشفافية وفرض سيادة القانون لأن إهمالها يجعل المجازفة كبيرة بالنسبة لأسواق الأسهم والائتمان.¹

وفي ظل تداعيات الأزمة المالية، تتجلى الضرورة الملحة للتعامل مع قضايا حوكمة الشركات الآتية، وذلك على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال:

1/ توسيع نطاق الصلاحيات التنظيمية والرقابية للمصارف المركزية بحيث تشمل المصارف الاستثمارية، وشركات الوساطة المالية ذات الصلة غير (المصرفية) كما أن هناك ضرورة لمراجعة دور وصيغة التنظيمات الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني.

2/ إصلاح أطر وإجراءات وممارسات تطبيق إدارة المخاطر من أجل تصحيح مواضع الخلل التي كشفت عنها الأزمة المالية.²

3/ ربط مكافآت المسؤولين التنفيذيين وهيكلية الحوافز بكل من الأداء على المدى البعيد، ومستوى المخار بالنسبة للشركة، كما ينبغي توفير مزيد من الإفصاح والشفافية بشأن نظام مكافآت المسؤولين التنفيذيين مع إخضاع نظام المكافآت لتدقيق المساهمين وموافقتهم.

4/ تعزيز ممارسات حوكمة الشركات، لاسيما من خلال تطوير كفاءات ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة، الذين يجب أن يبقوا على اطلاع دائم على أحدث مستجدات

¹ Réponse stratégique de l'OCDE à la crise financière et économique ; contributions à 1 l'effort mondiale » au site ; www.oecd.org/dataoecd/3/22/42081203.pdf.

² Les Dossiers de la Mondialisation n° 13 – mai 2009 – « Quelle gouvernance mondiale après la crise ? » ; Site Internet : www.strategie.gouv.fr.

القطاع المالي ليمكنوا من القيام بالمهام المنوطة بهم، كما يمكن أن يخضعوا إلى التدريب عند الضرورة، هذا على مجالس الإدارة إجراء تقييم سنوي لأداء أعضائها الذين يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المساهمين.

5/ تعد الحوكمة والمحاسبة على مستوى الهيئات التنظيمية من الأساسيات المهمة، وينبغي على المنطقة اعتماد وتطبيق التوجيهات السارية بشأن الممارسات الجيدة، كما يدعو إليها "بنك التسويات الدولية" و "المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية"¹.

6/ التمويل الإسلامي يعد مكملًا عمليًا وموثوقًا للتمويل التقليدي، وقد أبدى التمويل الإسلامي حتى الآن مقاومة كبيرة للآزمات المالية والمصرفية، وذلك نتيجة لترتيبات مشاركة المخاطر والتركيز على الممارسات الأخلاقية في الاستثمار. ويتعين على مؤسسات التمويل الإسلامي مواصلة تحسين حوكمة الشركات لديها من خلال التركيز تحديدًا على حقوق الإفصاح لأصحاب الحسابات الاستثمارية، ودور الهيئات التشريعية ودمجها ضمن هيكلية حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الإسلامية.

7/ يكتسب وجود أنظمة فاعلة لحقوق الدائنين والإعسار، وتطوير أطر قوية للإنقاذ وإعادة الهيكلة أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة. واستنادًا إلى الدراسة التي أجريت حول الأطر والممارسات السارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن تحديث هذه الأطر يعد من الأولويات المهمة من أجل تسهيل إنقاذ وإعادة هيكلة الشركات القادرة على الاستمرار والتي تواجه ضائقة مؤقتة أو محتملة. وينبغي أن تسعى دول المنطقة للاستفادة من الإرشادات الدولية، مثل مبادئ البنك الدولي حول الإعسار وبرنامج تشخيص تقارير الالتزام بالمعايير والمواثيق، والدليل التشريعي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي حول الإعسار، وذلك من أجل التمكن من إصلاح أنظمة الإعسار المحلية.

¹ Rapport aux évêques de la COMECE –« Gouvernance mondiale Notre responsabilité

pour que la mondialisation devienne une opportunité pour tous » au site:

www.comece.org/upload/pdf/pub_GG_010900_fr.pdf.

وليس من شك في أن المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي حالياً تستدعي حلاً عالمياً، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز التنظيم المالي على الصعيد الوطني.¹

المطلب الثالث: أدوات وأساليب إدارة السيولة والربحية في الازمات المالية:

أولاً: الاقتراض من المؤسسات والأسواق المالية:

1 الاقتراض من الأسواق المالية:

قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار السندات بلا ضمان تطرح لاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية ومواجهة خطر السيولة، وطرح السندات لبيع يعني اقتراضاً طويلاً الآجل.²

2 الاقتراض من المؤسسات المالية:

في حالة العجز النقدي المؤقت الذي قد يستمر ساعات فإن المصرف قد يرسل في طلب نقدية من المصارف المجاورة، وعادة لا تطلب تلك المصارف فوائد على هذه القروض على اعتبار أن هذا نوع من التعاون، أما إذا كان من المتوقع أن يستمر العجز لأكثر من ذلك فقد يلجأ المصرف إلى الاقتراض، وإذا ما كان الاقتراض لغرض تغطية عجز في الاحتياطي القانوني، فإن عملية الاقتراض سوف تتم بواسطة البنك المركزي الذي يقوم بخصم قيمة القرض من حساب المصرف المقرض الذي يتوفر لديه فائض في الاحتياطي القانوني، ويضيفه إلى حساب المصرف المقرض الذي يعاني من عجز في الاحتياطي القانوني.³

ثانياً: تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض وبيع وشراء الأوراق المالية

¹ r Moustapha Kassé , Président de l'Ecole de Dakar ; « Crise financière et perspective de réforme de la gouvernance mondiale : Pour l'Afrique », «Nous pas bougé ». au site d'internet :www.mkasse.com.

² حكيم براضية، "التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص . مالية و محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي ، شلف، 2010-2011، ص27.

³ ياسر عبد طه الشرفا، دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مقدمة لليوم الدراسي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قسم إدارة الأعمال والعلوم المالية .والمصرفية، ص10.

1 تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض:

يقصد بذلك قيام المصرف بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طرق تصفية محفظة القروض، وذلك ببيع جزء منها إلى طرف آخر قد يكون فرداً أو شركة أو مصرفاً آخر، غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض المصرف لخسائر رأسمالية، إذ سيبيع القرض بقيمة أقل من القيمة المبينة في العقد، والتي سبق أن قدمها المصرف للزبون، أما في حالة وجود فائض فيمكن للمصرف استخدامه في تحويل قرض جديد، وغني عن البيان أن الإجراء يعد ملائماً فقط إذا كان العجز أو الفائض سيظل لفترة طويلة¹.

2 بيع وشراء الأوراق المالية:

عادة ما يحتفظ البنك بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة فعندما يواجه سحبات نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات، إذ لم يكف الاحتياطي الثانوي، قد يلجأ البنك إلى تصفية جزء من محفظة أوراقه المالية، وهو إجراء غير مرغوب فيه لثلاثة أسباب:

أ- احتمال تعرض البنك إلى خسارة كبيرة قد لا يناسب البنوك الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفة بيع الأوراق المالية، نظراً لعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

ب- جزء كبير من الأوراق قد يتمثل في رهانات لودائع حكومية، ومن ثم يصعب التصرف فيها ببيع.

ج- أما في حالة الفائض فيمكن للبنك استثماره في شراء أوراق تجارية ومالية التي بإضافة أنها تحقق عائداً للبنك فإنها تدعم احتياطياته الأولية².

ثالثاً: اتفاقية إعادة الشراء البنوك والتوريق المصرفي كأدوات تمويل وتوفير السيولة

في البنوك

¹ ياسر عبد طه .الشرفاء، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² حكيم براضية، مرجع سابق، ص 27 .

1 اتفاقية إعادة الشراء ودورها في تخفيض خطر السيولة:

هو السعر الذي يستخدمه البنك المركزي في إعادة شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية للسيطرة على المعروض النقدي، وهو سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة أو لمدة قصيرة جدا لعملية شراء وبيع سندات حكومية من البنك المركزي، حيث يشتري المتعاملون سندات الحكومة لمدة معينة ثم يبيعونها للمستثمرين لمدة قصيرة أو ليلة واحدة ويقومون بشرائها في اليوم الثاني، ولذلك تعتبر اقترضا قصيرا الأجل باستخدام اذونات الخزينة كضمان، ومن خلال هذه الاتفاقيات تستطيع البنوك أو منشآت الأعمال سد العجز

الطارئ في السيولة لديها. فإذا كانت إحدى الشركات على سبيل المثال لديها رصيد نقدي في البنوك وليس في حاجة إليه في مدة قصيرة فإنها تستطيع استخدام هذا الفائض النقدي في شراء اذونات الخزينة من البنك لحاجته لسيولة وفي الوقت نفسه يتم الاتفاق على أن يقوم

بإعادة شراءها بسعر أعلى بقليل من سعر الشراء في موعد مستقبلي محدد¹.

2 التوريق ودوره في تخفيض خطر السيولة:

أصبح اللجوء إلى التوريق كأحد الابتكارات المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر، والتي تعمل على سد فجوة التمويل ضرورة تتطلبها التطورات على الساحة المصرفية المحلية والدولية.

أ- دور التوريق في معالجة الديون:

بعد أن بات قطاع التوريق من القطاعات التي تشهد نموا واسعا وسريعا على الصعيدين

¹ سعيد بن حسين بن علي المقرفي، الاستثمار القصير الأجل في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، التخصص مالية، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص 88-

الإقليمي والدولي، تسعى الشركة المتخصصة في أنشطة التوريد إلى زيادة الدراية بهذا القطاع على المستوى المحلي، ومعلوم أن التوريد يهدف إلى تحويل ملكية أصول مدرة للدخل من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول لتوفير سيولة جديدة¹.

ب- دور التوريد في التمويل:

وقد دعت دراسة مصرفية حديثة للبنوك إلى التوسع في استخدام التوريد المصرفي كخيار

رئيسي لحل مشكلة توفير السيولة النقدية حلا جذريا، وأوضحت الدراسات أن التوريد المصرفي يعد تكنولوجيا مالية مستحدثة تفيد حشد البنوك لمجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة بأصول في صورة دين واحد معزز ائتمانيا، ثم عرضه من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في صورة أوراق مالية للجمهور لتقليل مخاطر التأخير والعجز عن الوفاء بالديون، بهدف ضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنوك.

رابعا: اللجوء للبنك المركزي ودوره في تخفيض خطر السيولة

يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من

خلال

تزويده للمصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم، وبيع إعادة الخصم، وبيع

السندات

الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في

¹ جريدة القبس الكويتية، على الموقع الإلكتروني: www.badlah.com

حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة¹.

تلجأ البنوك للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة أي عند تعرضه لخطر

السيولة، إما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي، وإما عن طريق الاقتراض منها كما تلجأ إليها في حالة فائض لإيداعه لديها.

ملخص الفصل:

من خلال الدراسة يمكن القول بان ادارة السيولة والربحية لها أثر على كل الوظائف في المؤسسة باعتبار ان كل العمليات القانونية والانتاجية ونشاط المؤسسة تترجم في الاخير بتدفق نقدي داخل او تدفق نقدي خارج.

ومما لا شك فيه ان ادارة والسيولة الربحية تعد الازمات المالية بمثابة محطات تاريخية تمر بها تعكس اداء النظام المالي لهذا البلد تتطلب اتخاذ قرار اداري حاسم لحلها.

¹ ياسر عبد طه . الشرفاء، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

كما تبقى ادارة الازمات تمثل منهج التعامل مع الازمة من خلال مجموعة من الادوات والجهود للتغلب على الازمة واحتواء عواقبها والاستفادة والتعلم من مسارها واحداثها.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية للقرض الشعبي الجزائري CPA

1-المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، أهدافه ومهامه

2 -المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق إلى مفهوم السيولة والربحية في ظل الازمات المالية من أجل الحصول على معرفة أوضح في المجال التطبيقي، بهدف التمكن من تدعيم المعلومات النظرية التي تخص موضوع البحث، لأجل بلوغ هذا الهدف ولتوضيح وإظهار المعلومات أكثر، نلجأ إلى بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك للتأكد من جانبنا التطبيقي وتوصلنا من خلال دراستنا في هذا البحث إلى معرفة مجموعة من وظائف البنك، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول بطاقة تعريفية للقرض الشعبي الجزائري، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا فيه دراسة تطبيقية لمنح قرض استثماري من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، أهدافه ومهامه.

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري:¹

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966، مقره الرئيسي بشارع العقيد

عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف

المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف هي:

*البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.

*البنك التجاري والصناعي للجزائر.

*البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.

*البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

و تم تدعيمه بعد ذلك بضم اليه البنك الجزائري المصرفي في 01/01/1986، وضم كذلك

الشركة المرسلية للبنوك في 30/05/1968، الشركة الفرنسية للتسليف و البنك عام

1971، و للبنك تسع وحدات جهوية (تقسيم 1983)، أما فروعه ففقد بلغت 114 فرع

(وكالة) في بداية 1985، لتتقلص فيما بعد الى 78 وكالة وذلك بعد تأسيس بنك التنمية

المحلية (BDL)، وبلغ رأس ماله عام (1966) 15 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1983

بلغ ما يعادل 800 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1992 بلغ 5.6 مليار دينار جزائري،

أما سنة 1994 وصل نحو 9.31 مليار دينار جزائري، و في 1996 كان قد وصل الى

13.6 مليار دينار جزائري، و في سنة 2000 بلغ 21.6 مليار دينار جزائري، و في سنة

2006 ارتفع الى 29.3 مليار دينار جزائري، و في الأخير و سنة 2010 بلغ رأس مال

القرض الشعبي الجزائري الى 48 مليار دينار جزائري.

وفي نهاية 2014/12/31 القرض الشعبي الجزائري، اصبحت شبكته تمتد حول جميع

انحاء الوطن والذي يتضمن 140 وكالة مجهزة إعلاميا و 15 مديرية جهوية، فسلسلة

منتجات وخدمات البنك تسمح بالاستجابة لاحتياجات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات

ويبلغ عدد موظفيه حاليا ما يقارب 15500 عامل وفيهم 3875 إطار، ويتبع البنك سياسة

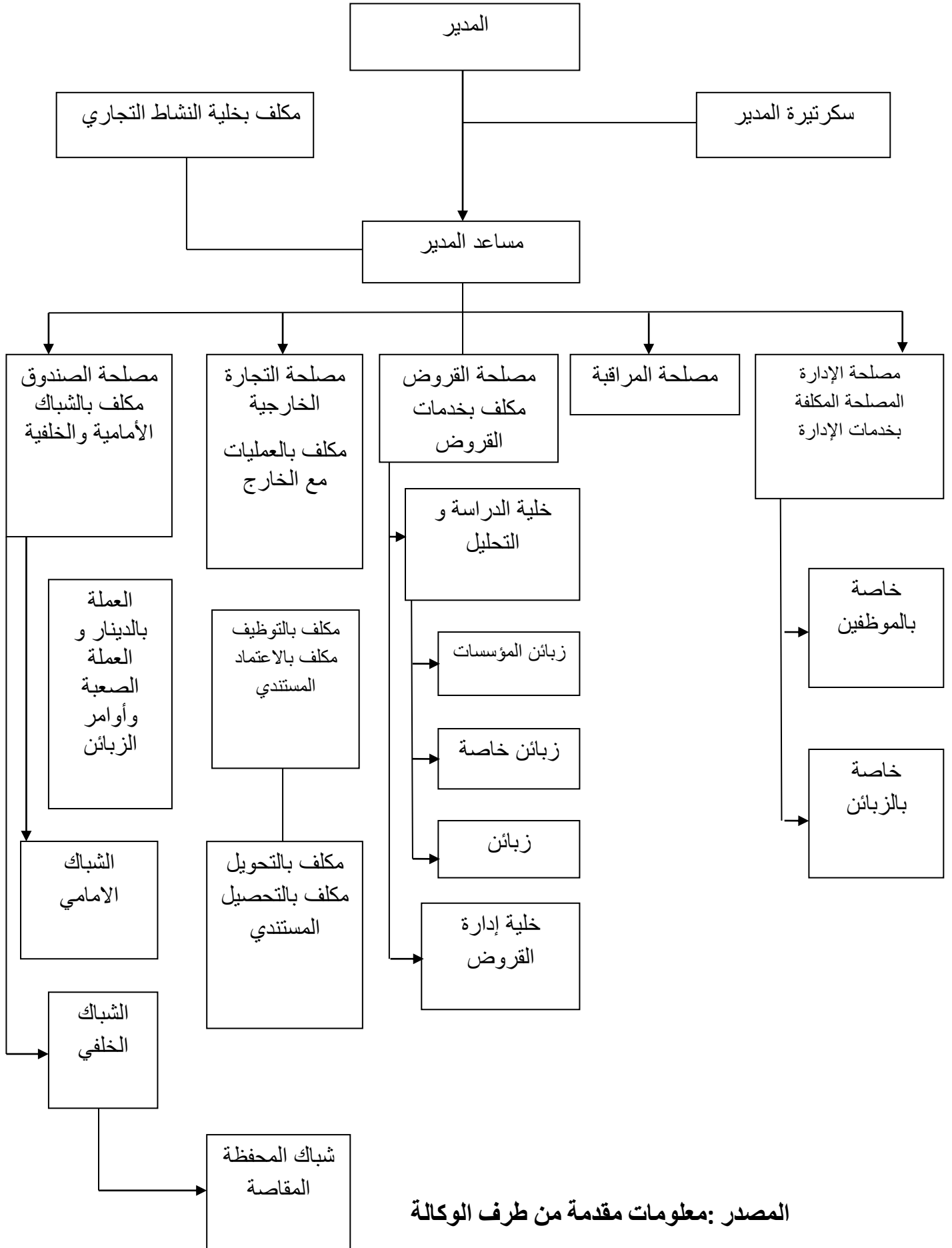
¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات الى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك، وهذا من أجل رفع عدد اطارات البنك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها:

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض الشعبي الجزائري 23 عامل دائم والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من اجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

ويعتبر مدير الوكالة أن الرقابة الداخلية للبنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكل أو نظام العمل، بالإضافة الى الإجراءات والوسائل المستخدمة من بينها مراقبة الإعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود، حيث تم تزويد الوكالة بهذه الأجهزة سنة 1997.



2- المصالح الموجودة بالوكالة :

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخططه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات لأن بموجب موقعها القريب من الزبائن يمكن بها إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل، وهذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلا بتوفر مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة هم:

1-2: المدير:

يعتبر مدير للبنك المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص، ويعتبر أيضا المسؤول الأول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- *تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق ومتابعة النشاط على مستوى الوكالة.
- *تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أحسن لمحيطه الاقتصادي وهذا من أجل جلب أكبر نسبة للزبائن والأموال والمشاريع.
- *التوجيه والمراقبة والتقارير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.
- *تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.
- *التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من وثائق والصكوك التي تكون لها المصادقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.

2-2: نائب المدير:

تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من أجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.

3-2: سكرتيرة المدير:

تساعد المدير في المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد واستقبال البريد وتسجله وتوزعه على مختلف مصالح البنك.

2-4: مسؤول المصلحة:

إن مسؤول المصلحة يعمل على مستوى تقني وتنفيذي وهو المسؤول الأول على نشاط مصلحته.

_ من أجل رفع فعالية الوكالة وتسهيل عملية تسييرها ثم تقسيمها إلى المصالح التالية:

*مصلحة الإدارة.

*مصلحة المراقبة.

*مصلحة الإقراض.

*المصلحة الخارجية.

*مصلحة الصندوق.

2-4-1: مصلحة الإدارة: وهي المصلحة التي تقوم أساسا بالموظفين والزبائن.

* بالموظفين:

- وضع ملفات خاصة بكل موظف بالبنك.
- التأمين على الموظفين.
- فاتورة الأجور أو وثيقة الأجور.
- إعطاء الوثائق اللازمة من أجل اخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.
- حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.
- التكاف بالعمال الجدد.

* الخاص بالزبائن:

- مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.
- فتح حسابات للزبائن على مختلف أنواعها.
- فتح حسابات خاصة: للتوفير، للسكن، للتجارة... الخ
- وضع اليد على مال المدين.
- حجز الأموال في الحسابات.

- في حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على وثائق سواء كانت من عند البنك أي بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب... الخ

- في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من اجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.

- في حالة فقدان شيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بطلب من المدير ويكون موقع عليه.

- وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.

ولكن لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الإدارية وإنما أصبح تابع الى مصلحة الصندوق.

2-4-2: مصلحة المراقبة: تعمل مصلحة المراقبة على:

- تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة.
- مراجعة العمليات المحققة من طرف كل المصالح.
- التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وإنها لا تتعارض مع قانون البنك.
- التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.
- المراقبة اليومية للحسابات المدينة.
- التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.
- التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها (TVA).

2-4-3: مصلحة الإقراض: تعمل مصلحة الإقراض على ما يلي:

- فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير أخطارها.
- تجديد نوع القروض والحظوظ المتاحة للإقراض.
- ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.
- إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي (حالة القروض الكبيرة).
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض.
- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم.

2-4-4: المصلحة الخارجية: أهم وظائف هذه المصلحة ما يلي:

- فتح وتصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- تسيير العقود ومنح الضمانات (للتصدير، القبول المؤقت).
- فتح ملفات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
- التحويل والتحصيل الحر.
- متابعة وتغيير تحويل العملة، أي عندما يرتفع وعندما ينزل.
- متابعة عملية تحويل العملة الصعبة، وتوطينها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.

2-4-5: مصلحة الصندوق: بالدينار أو بالعملة الصعبة وتنقسم إلى قسمين:

2-4-5-1: قسم الشباك الأمامي **Front office**: وهو الذي يعمل على:

- استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وتحويل أموالهم.
- دفع المستحقات على أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.
- القيام بعمليات الصرف والتحويل.
- انجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بالسندات الضمان.
- استقبال أوامر الزبائن.

2-4-5-2: قسم الشباك الخلفي **Back office**:

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترسيد.
 - القيام بأعمال خاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.
- الشباك: وهو الذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:
- *بالدينار الجزائري: الموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.
- *بالعملة الصعبة: أصحاب المعاشات المعطاة لهم من الدولة التي كانوا يعملون بها.

المحفظة: وتكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط:

* الحصول على شيكات مصادق عليها.

* إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغها في حساباتهم الخاصة.

* أمر بالتحويل.

* المقاصة: ويكون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك وتحويلها

للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك وفي هذا الفرع كذلك

تكون المعاملات فيها ورقية داخل البنك ومالية بين المركزي والبنوك.

المطلب الثالث: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري

اولا: مهام القرض الشعبي الجزائري:

تتمثل مهامه في:¹

1- تقديم قروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والصيد والتعاونيات غير زارعية،

والمؤسسات المتوسطة والصغيرة أيا كان نوعها - مخابر - مثلا وكذلك تقديم قروض

لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

2- تقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل المشتريات

الدولية الولاية البلدية والشركات الوطنية.

3- القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة طويلة الأجل مثل: بناء مسكن

بمدينة الحديدة بتيزي وزو.

4- تقديم قروض لمختلف مؤسسات الخدمات مثل: الشركة الوطنية للسمعي البصري،

المؤسسة الوطنية للنقل الرهان الرياضي.

فالقرض الشعبي الجزائري CPA يتعامل في العمليات المصرفية مع الأشخاص

الطبيعيين والمعنويين فينتلقى الودائع من عملائه تحت الطلب والأجل كذلك جزء من

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

موارده من احتياطات وحسابات لدى الخزينة العامة والبنك المركزي بالإضافة إلى ما تجليه في السوق النقدية.

إن دخول مختلف المؤسسات مرحلة اقتصاد السوق، بما فيها البنوك أحدثت تغيرات في مختلف الجوانب التنظيمية والاقتصادية مما له أثر على الزبائن المتعاملين مع البنوك وظهور زبائن جدد على هذه المعطيات الجديدة، تتطلب متابعة خاصة لربط العلاقات التجارية في الإطار القانوني والتشريعات الجديدة لتنشيط مجالات الاستثمار الخاصة الوطنية والأجنبية.

وكما أن CPA تعبيراً من أجل المؤسسات الوطنية البنكية التي مستها التغيرات فإنه عمل على اتخاذ عدة اجراءات خاصة المتعلقة بتحسين الخدمات واعادة هيكلة عدة وكالات وهذا من أجل مواكبة التطورات الجديدة ومتطلبات السوق التجارية وعلى هذا الأساس فإن القرض الشعبي عرف عدة تطورات وحاول التكيف مع الاصلاحات الاقتصادية.

ثانياً: أهداف القرض الشعبي الجزائري¹

- 1 تقوية المراقبة.
- 2 تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة
- 3 التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنية جديدة في ميدان التسيير وكذا التسوية.
- 4 التوسيع عن طريق خلق فروع جديدة من اجل التقرب من الزبائن.
- 5 التسيير المحكم للموارد البشرية وتقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات.
- 6 التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- 7 التوسيع في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية.
- 8 تقوية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز.

¹معلومات مقدمة من طرف الوكالة .

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (طلب قرض استغلال من طرف صيدلي)

المطلب الأول: شروط ومكونات ملف طلب قرض استغلال

في هذا المبحث سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلالي مقدم من طرف بنك CPA، من خلال دراسة مختلف المراحل والوثائق المطلوبة وكل ما يخص هذا النوع من القروض.

1- الوثائق المطلوبة:

إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من جراء تقديم هذه القروض. وسوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والإجراءات المتخذة من طرف البنك (CPA) لتجنب الأخطار. ولقد اقتربنا من CPA لدراسة حالة طلب قرض استغلالي مقدم من صاحبة المشروع من أجل إنشاء صيدلية وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية:

أ- طلب القرض: Demande de crédit

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، مدته ولا تتعدى سنة والهدف من القرض، في مثالنا هذا: القرض هو قرض استغلال بمبلغ 1000.000,00 دج لغرض تمويل مخزون بضاعة لفتح صيدلية. هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة.

ب- الوثائق الإدارية:

1. مقرر فتح الصيدلية.
2. مستخرج من السجل التجاري Registre de commerce.
3. شهادة عدم الخضوع للضريبة Extrait de rôle. تستخرج من المديرية العامة للضرائب ولا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر وتحمل ملاحظة-لا شيء-
4. La carte Fiscale.

5. شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise a jour.

6. شهادة العمل Attestation de travaille.

ج- الوثائق التقنية: وتتمثل فيما يلي:

1- شهادة تثبيت الاختصاص في مجال معين في حالة وجودها.

2- بيان القانون التأسيسي للشركة في Le status حالة شركة وفي حالة شخص

طبيعي L'identité كما هو الحال في مثالنا.

3- الضمانات الممكن تقديمها.

4- الخبرة حيث أنها تعوض الضمانات.

د- الوثائق المالية: وهي:

1- ميزانية الثلاث سنوات الأخيرة 2018.2019.2020

2- جدول النتائج.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

1- عرض الميزانية المالية للميزانية الملخصة والمقلصة

جدول رقم (1) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2018

الأصول	الأجمالي N	إهلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية				
فارق التقييم				
تثبيتات معنوية	351000	23400	327600	
تثبيتات عينية				
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى	3974489	1447005	2527484	
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات جاري إنجازها				

				<p>تثبيات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع معادلة</p> <p>مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها</p> <p>قروض وأصول مالي أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصل</p>
	2855084	1470405	4325489	<p>مجوع الأصول غير جارية</p>
615809	6986163	162497	7148659	<p>الأصول الجارية</p> <p>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ</p>
553296	2013527		2013527	<p>حسابات دائنة</p> <p>زبائن</p> <p>مدينون آخرون</p> <p>الضرائب وما شابهها</p> <p>الحسابات الدائنة الأخرى</p> <p>الموجودات وما شابهها</p> <p>الأموال الموظفة</p> <p>والأصول المالية الجارية الأخرى</p>

609701	69841356		69841356	الخزينة
726611	78841046	162497	79003542	مجموع الأصول الجارية
726611	81696130	1632902	83329031	المجموع العام للأصول

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

جدول رقم (2) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2018

N-1	N	الخصوم
		الأموال الخاصة
18618648	24202836	رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة 1
11543325	13082649	النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع) النتيجة الصافية في سنة 2014 رؤوس أموال أخرى / الترحيل من جديد
30161973	37285485	حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية
		المجموع
	1655095	الخصوم غير جارية قروض وديون مالية

		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
	1655095	مجموع الخصوم غير جارية
35701828	31721033	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة
157430	4579660	ضرائب
90491	138034	ديون أخرى
6552147	6316821	خزينة سلبية
42499196	42755549	مجموع الخصوم الجارية
72661170	81696129	مجموع عام للخصوم

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

جدول رقم (3) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول

لسنتي 2019-2020

الأصول	الأجمالي N	إهلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية فارق التقييم تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي	351000	163800	187200	257400

2642642	1969800	2792689	4762489	مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات جاري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول مالي أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
2900042	2157000	2956489	5113489	مجموع الأصول غير جارية
8951297	10470635	162497	10633132	الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة
8464603	4263272		4263272	زبائن مدينون آخرون
	2102		2102	الضرائب وما شابهها

				الحسابات الدائنة الأخرى الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
			68238667	الخبزينة
			83137173	مجموع الأصول الجارية
			88250662	المجموع العام للأصول

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

جدول رقم (4) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2019-2020

N-1	N	الخصوم
33502410	31899006	الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة 1
8555924	6718735	النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع) النتيجة الصافية في سنة 2014

		رؤوس أموال أخرى / الترحيل من جديد
38617742	42058334	حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية
		المجموع
1131754	648670	الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
1131754	648670	مجموع الخصوم غير جارية
34680660	32817753	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة
4531087	8936041	ضرائب
145653	82739	ديون أخرى
4124926	4028731	خزينة سلبية
43482326	45865264	مجموع الخصوم الجارية
86672414	85131676	مجموع عام للخصوم

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

جدول رقم (5) الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول

المبالغ			الأصول
2020	2019	2018	
2157000	2900042	2855084	الأصول الثابتة
10470635	8951297	6986163	قيم الاستغلال
4265374	8263272	2013527	قيم المحققة
68238667	66356472	69841356	قيم جاهزة
85131676	86672414	81696129	المجموع

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

التعليق: نلاحظ بصفة عامة الأصول الثابتة في تزايد وقيم الاستغلال في تزايد أما بالنسبة

للقيم الجاهزة نلاحظ تناقص في سنة 2019 وتزايد في سنة 2020.

جدول رقم (6) الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم

المبالغ			الخصوم
2020	2019	2018	
38617742	42058334	37285485	الأموال الخاصة
648670	1131754	1655095	ديون طويلة الأجل
45865264	43482326	42755549	ديون قصيرة الأجل
85131676	86672414	81696129	المجموع

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

التعليق: نلاحظ بشكل عام أن الديون الطويلة في تناقص عبر السنوات الثلاث وأن الديون

قصيرة الاجل في تزايد عبر السنوات الثلاث.

جدول رقم (7) الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول.

المبالغ			الأصول
2020	2019	2018	
2157000	2900042	2855048	الأصول الثابتة
82974676	83772372	78841046	الأصول المتداولة
85131676	86672414	81696130	مجموع الأصول

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

التعليق: نلاحظ بشكل عام تزايد في الأصول الثابتة خلال السنوات 2018 و 2019 و تناقص في سنة 2020 و تزايد في الأصول المتداولة في سنة 2018 و 2019 و تناقص في سنة 2020.

جدول رقم (8) الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم.

المبالغ			الخصوم
2020	2019	2018	
39266412	43190088	38940580	الأموال الدائمة
45865264	43482326	42755549	الديون القصيرة الأجل
85131676	86672414	81696129	مجموع الخصوم

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

التعليق: نلاحظ بشكل عام أن الأموال الدائمة في تزايد خلال سنة 2019 وفي السنتين 2018 و 2020 متناقصة.

جدول رقم (9) التحليل بواسطة المؤشرات المالية

2020	2019	2018	
39266412	43190088	38940580	الأموال الدائمة
2157000	2900042	2855084	الأصول الثابتة
37109412	40290046	36085496	رأس مال العامل

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

الأموال الدائمة تتمثل في الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل

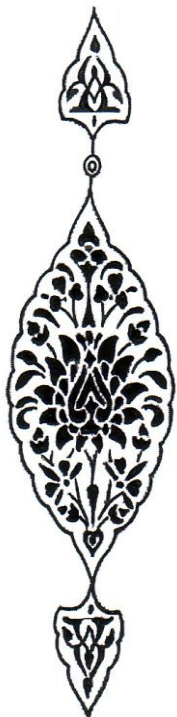
التعليق: رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن الصيدلية في وضع سليم وهو ما يعني أن الصيدلية تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال وأن الصيدلية تقدر على تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

ملخص الفصل:

إن المعالجة الجديدة والدراسة العميقة لملفات القروض من أهم المهام التي يقوم بها البنك لأنه بما يمكنه من تجنب الأخطار البنكية وعدم الوقوع فيها. فالتعرف على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعميل يزيد من ثقة البنك له .

إن الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري جعلنا نتقرب أكثر إلى ما يجري في مختلف مصالحتها والتعرف أكثر على هذا البنك ومختلف أقسام كما لاحظنا مدى الاهتمام الكبير والاحساسي للبنك بالضمانات الممنوحة من طرف المقترضين مقابل منعهم القروض خاصة القروض الاستثمارية وما تحتويها من قروض

خاتمة





خاتمة:

تعتبر ادارة السيولة والربحية في البنوك من أكبر التحديات التي تواجه العمل المصرفي وذلك لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها واعتبارات الربحية المرجو تحقيقها.

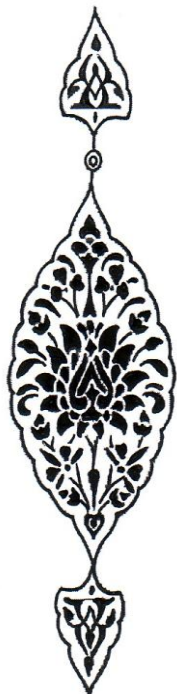
وفي ضوء ذلك جاء موضوع البحث (السيولة والربحية في ضوء الازمات المالية)

ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث التي توصلنا اليها والتي تكمن في:

- تعد ادارة السيولة والربحية من الجوانب الهامة التي تهتم بها ادارة البنوك والشركات المالية في ممارساتها لواجباتها الادارية.
- ان ادارة السيولة تحتوي تحليلا وتقييما لأوضاع البنك تجعله دائما لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة الى تصفية بعض الاستثمارات.
- تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال.
- يقوم البنك بدراسة الوضعية المالية لكل مؤسسة او شخص طالب لغرض استثماري معتمدا على وسائل وادوات التحليل المالي.
- تعتبر الازمات المالية بمثابة محطات تاريخية تمر بها الاقتصاديات المختلفة تختلف حدتها وظروف حدوثها من بلد لآخر وتعكس هشاشة وسوء اداء النظام المالي لهذا البلد او ذلك.
- ان تقديم القروض من قبل المؤسسات المعرفية تحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من اجل المساهمة في التنمية الاقتصادية.

قائمة المصادر

والمراجع





الكتب:

- 1- احمد فريد مصطفى: محمد عبد المنعم غفار، الاقتصاد النقدي، والمصري، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، طبعة 2000
- 2- اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1976
- 3- احمد غنيم: الازمات المصرفية والمالية، دار الكتب الحديث، الكويت، 2005
- 4- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، 1987
- 5- حمادي محمد: التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر 2009
- 6- دريدي بشير: سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مطاحن الواحات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2990
- 7- دريد كمال الشبيب: البنوك المعاصرة، ط 1، دار المسيرة، عمان، 2012
- 8- رايس حدة: دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008
- 9- زايري بلقاسم، مهدي ميلود: الازمة المالية الدولية، نظرية الازمة، أم ازمة النظرية، الملتقى العلمي الدولي حول، الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر '20-21 أكتوبر 2009
- 10- زكرياء سلامة عيسى شنتاوي: الآثار الاقتصادية للأسواق الاوراق المالية من منظور الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار النفائس، الأردن، 2009
- 11- طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب، الدار الجامعية، ط2، 2990



- 12- محمود يونس عبد المنعم محمد مبارك: أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر.
- 13- مفلح محمد عقل: مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل، للنشر والتوزيع، عمان، 2000
- 14- محمد صالح الحناوي واخرون: أساسيات الادارة المالية، ط1، جامعة الاسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، 2001
- 15- مفلح محمد عقل: وجهات نظر مصرفية، البنك العربي، ج2، ط1، الأردن، 2000
- 16- مفلح محمد عقل: مقدمة في الادارة المالية، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2009
- 17- ماهر شكري كنج ومروان عوض: المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن , 2004
- 18- محمد هيكل: مهارات ادارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة , 2006
- 19- صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، بيروت.
- 20- ضياء مجيد الموساوي: الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
- 21- عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخريشة: أساسيات في الادارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007
- 22- عبابنة عمر يوسف عبد الله: الأزمة المالية المعاصرة، تقدير اقتصادي اسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2001
- 23- عبد المطلب عبد الحميد: الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009



- 24- عيسى بن ناصر: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر 2009
- 25- عادل البزاز: ادارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995
- 26- عمر يوسف وعبد الله عباينة: الأزمة المالية المعاصرة' تقدير اقتصادي اسلامي' عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن ، 2011
- 27- فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008
- 28- سيد الهواري: ادارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1981
- 29- شاکر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 2000

البحوث الجامعية:

- 1- صالح مفتاح: السيولة الربحية في البنك التجاري، دراسة نظرية ودراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في علم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2006-2007

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Patrice vizzavona, Gestion financière, 8eme ed, berti editions, Alger, 1993 .
- 2- George deppallens, J.p, Gestions financière de l'entreprise, edition sirey, 1990.
- 3- Aglietta Michel, le risque système actualité et prévention du risque systémique, séminaire CEPII, université paris x-nanterre, 7-mai-2002.

